بنك القاهرة
Banque du Caire

تقرير الحوكمة السنوي

عام 2022

فهرس

كلمة رئيس مجلس الإدارة

1. التمهيد
1-1 الهدف 3
1-2 التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة 3
1-3 تطبيق مبادئ الحوكمة 3
2. إطار العمل 3
3. إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2022 نهج الحوكمة 3
3-1 متطلبات الإفصاح وحماية العملاء 4
3-2 تحديد الهيكل التنظيمي 4
3-3 المسئولية الاجتماعية لبنك القاهرة 4
4. مجلس الإدارة 6
4-1 تشكيل مجلس الإدارة 7
4-2واجبات أعضاء مجلس الإدارة 7
4-3 رئيس مجلس الإدارة 7
4-4 أمين سر مجلس الإدارة 8
4-5 اجتماعات المجلس 8
4-6 لجان المجلس 8
5. مكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية 8
6. الإدارة التنفيذية 9
7. كيفية إدارة المخاطر 9
8. نظام الرقابة الداخلية 11
8-1مجموعة المراجعة الداخلية 11
8-2 الالتزام المصرفي 14
8-3 قطاع الرقابة الداخلية 14
9. مراقب الحسابات 15
10. التصنيف 15
11. رأس المال والأسهم 16
12. حقوق المساهمين 16
13. الإفصاح 17
14. تضارب المصالح 17
15. شكاوى العملاء وقطاع حماية العملاء 18
الخاتمة 20

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمو بنك القاهرة المحترمون،

تحيه طيبه و بعد،

أن بنك القاهرة وهو يتقدم في مسيرته الناجحة قد حقق قفزات واسعه في مجال تطبيق الحوكمة

وحيث أن الالتزام بمتطلبات تطبيق ممارسات الحوكمة أصبحت على قدر عال من الأهمية بالنسبة لجهود تنمية أسواق المال وتعزيز استقرارها وحماية المستثمرين فيها، فقد أصبحت أيضا عاملاً أساسياً يعتمد عليه المستثمرون والمقرضون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية، حيث أظهرت الدراسات أن المؤسسات المالية الملتزمة بالحوكمة تتمتع بمعدل أعلى فيما يتعلق بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، مما يثبت أن المستثمرين يقدرون أهمية الحوكمة الرشيدة.

ونظراً لما لمسناه من اهتمام متزايد من قبل جميع الأطراف ذوي المصالح بما فيهم المساهمين، فقد أولينا هذا التقرير المزيد من العناية لبيان القضايا المتعلقة بتطبيقات الحوكمة التي تعتمد عليها جميع الأطراف ليكون مرجعاً معتمداً لتقييم نتائج ممارسات الحوكمة لدى بنك القاهرة وضمان كفاءة وفاعلية العمليات الإدارية وشفافية الإجراءات على مستوى البنك.

ومن أجل الحصول على نتائج إيجابية وتحقيق الأهداف المنشودة، فقد تم خلال العام 2022 العمل على تعزيز آلية الإفصاح وحماية العملاء من خلال وضع سياسات واضحة ومتكاملة تهم جميع الأطراف وعلى رأسهم مساهمي وعملاء البنك، وسعياً منا للالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية فقد وضع البنك خطة عمل منهجية لتطبيق جميع الأطر التشريعية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

وبناءً على ما سبق فان مجلس الإدارة يدرك ويعي أهمية الحوكمة ويعمل على تعظيم قيمتها بالبنك وبين الأطراف المختلفة وكذلك يسعى الى نشر ثقافة الحوكمة بين العاملين بالبنك

وختاماً نعبر من خلال هذا التقرير عن شكرنا لجميع الجهات المعنية بالإشراف على تطبيقات الحوكمة داخل البنك المركزي المصري لما في ذلك من مصلحة بالغة الأهمية لتعزيز استقرار القطاع المصرفي بشكل خاص والقطاع الاقتصادي بشكل عام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى

1- تمهيد

يعتبر بنك القاهرة الالتزام بتطبيق متطلبات الحوكمة من العوامل الأساسية لتعزيز صور المؤسسة داخلياً وخارجياً من خلال الالتزام بثقافة مؤسسية تحفز أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمسئولين وكافة الموظفين وأصحاب الاختصاص للارتقاء بكفاءة أنشطة وعمليات البنك والالتزام بالسلوك القويم، وكذلك تأمين عوائد مجزية على الاستثمار ونمواً في الإنتاجية على المدى الطويل.

1-1 الهدف:

يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارة العليا بأن الحوكمة تمثل عنصراً أساسياً لتعزيز ثقة المساهمين وذوي المصالح الأخرى من خلال زيادة مستوى الشفافية للملكية والسيطرة وإيجاد نظام فعال لمراقبة إدارة إستراتيجيات الأعمال.

ومن هنا، فقد تضافرت كل الجهود اللازمة للتعريف بأهمية الحوكمة في بنك القاهرة.

1-2التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة:

يتعهد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسئولون بالالتزام بمبادئ الحوكمة و بإتباع أفضل ممارساتها الموجودة في دليل الحوكمة الخاص ببنك القاهرة، وذلك بغرض الحفاظ على مصالح البنك و تحقيق أهدافه. كما يقوم المجلس وبشكل دورى بالتأكد من احترام كافة مبادئ الحوكمة، و ذلك من خلال المراجعة الدورية عن طريق قائمة الفحص الخاصة بالتزامات دليل الحوكمة المعتمد من مجلس الإدارة، ومن خلال تحديث قواعد السلوك المهني بغرض تحديث ممارسات الحوكمة الخاصة به لتتوافق مع المتطلبات الرقابية بالإضافة إلى تعزيز القيم المؤسسية و السياسات والإجراءات الداخلية الأخرى والتى تطبق على كافة أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين و كافة موظفى البنك.

1-3تطبيق مبادئ الحوكمة:

حرصاً من مجلس إدارة بنك القاهرة على تطبيق قواعد الحوكمة السليمة في البنك، حسبما نص على ذلك دليل الحوكمة المؤسسية للبنك و التعليمات بشأن حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزى المصرى، فإن مجلس إدارة البنك قد اعتمد تطبيق مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات ذات العلاقة بممارسات الحوكمة في البنك ليؤكد الحرص الواضح من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية للبنك على إعطاء هذا الموضوع الاهتمام اللازم لما في ذلك من توافق مع المتطلبات القانونية و التشريعية و التوجه الفعلى في الالتزام بالمعايير الدولية و التى وضعتها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD) و توصيات لجنة بازل.

2- إطار العمل:

بالاستناد إلى تعليمات البنك المركزى المصرى بشأن الحوكمة الصادرة في نوفمبر 2011 و إلى دليل الحوكمة المؤسسية للبنك المعتمد من مجلس الإدارة في يوليو 2013 والمحدث فى مارس 2019ودليل الحوكمة المعتمد من مجلس الإدارة فى أغسطس 2021 فقد حرص مجلس إدارة البنك على تحديد التوصيف الوظيفى لوظائف الرقابة الداخلية بالبنك وخاصة وظائف التفتيش و الالتزام والمخاطر. كما حرص على تحديد المسئوليات الخاصة بمجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس والميثاق الخاص بكل لجنة من تلك اللجان وكذلك الحال بالنسبة للجان البنك الإدارية العليا التابعة للإدارة التنفيذية مع بيـان دورها ومسـؤولياتها.

وفى هذا الاطار، فإن تقرير الحوكمة السنوي يهدف إلى الإفصاح و بكل شفافية عن ممارسات الحوكمة التي يقوم بها بنك القاهرة و الذى يعكس قيم البنك و السياسات الداخلية الأخرى التي يجب على جميع الأطراف الالتزام بها.

3- إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2022 لتعزيز نهج الحوكمة:

تعهد بنك القاهرة بتحقيق أعلى مستوى من ممارسات الحوكمة لضمان نمو مستدام في المستقبل وتأمين قيمة طويلة الأمد للمساهمين وكفالة أعلى مستوى حمايـة ممكن للعمـــلاء.

خلال عام 2022 واصل بنك القاهرة بذل الجهود لاعتماد تطبيق أحدث معايير الحوكمة وتنفيذها وتعزيزها على نطاق واســـع.

نقدم لكم فيما يلى ملخصاً بالإنجازات الرئيسية المتعلقة بتطبيق و تعزيز إطار الحوكمـــــــة:

3-1 متطلبات الإفصاح و حماية العملاء:

تم اعتماد كافة المعايير الدولية و المعتمدة من البنك المركزى المصرى للتقارير المالية، و نؤكد على التزامنا بتطبيق أي متطلبات جديدة بهذا الخصوص.

هذا ويتبع البنك سياسة وقواعد صارمة حول معالجة الشكاوى وإدارتها ومعالجة تضارب المصالح مع العملاء، والطريقة التي ستتبع لمعالجة البيانات الشخصية والمعلومات ذات الطبيعة الخاصة وفقاً للقوانين المحلية المنظمة لذلك.

3-2 تحديد الهيكل التنظيمي:

يحرص مجلس إدارة البنك على تحديث الهيكل التنظيمى للبنك كلما اقتضى الأمر ليتوافق مع أفضل الممارسات الدولية و المحلية، و يدعم تطبيقات الحوكمة و تعزيز الرقابة الداخلية في مختلف المستويات الإدارية وكذلك من أجل تلبية المتطلبات الإشرافية و ليغطى احتياجات البنك المستقبلية في التوسع وتطوير الخدمات المالية و المصرفية، حيث تم اعتماد أخر هيكل تنظيمى خلال عام 2022 بجلسة مجلس الإدارة رقم 2022/10بتاريخ 27 نوفمبر 2022.

حيث تم تعديل مسمى "نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذى -شاغر "الى "نائب الرئيس التنفيذى- شاغر"

كما تم تعديل تصنيف الإدارة العامة للديون والتسويات لتصبح " قطاع معالجة الديون" و ألغاء التبعية غير المباشرة لرئيس مجموعة المخاطر والاحتفاظ بالتبعية المباشرة لرئيس مجلس الإدارة التنفيذى

3-3المسئولية الاجتماعية لبنك القاهرة: دور البنك في مجال المسئولية الاجتماعية والاستدامة:

التنمية المستدامة لبنك القاهرة: دور البنك فى مجال التنمية المستدامة للمجتمع والبيئة:

تأتى المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة فى صدارة أولويات البنك، ونحرص دوما على مراعاة البعد المجتمعى على أن يكون متماشياً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية مصر2030.

فى إطار إستراتيجيته للتنمية المستدامة يقوم البنك بدعم مجالات هامة مثل التمكين الاقتصادي لمختلف شرائح المجتمع وخاصة المرأة والشباب فى جميع محافظات مصر وبالأخص الصعيد والذى يستحوذ على أكثر من 90% من مبادراتنا، إلى جانب الاهتمام بملف الصحة وجودة التعليم والرياضة والحفاظ على البيئة وتنمية وإعمار القرى ومساندة الاقتصاد القومى.

فى مجال التعليم والتدريب:

- حرص بنك القاهرة من خلال المسئولية الاجتماعية على منح فرص تدريب لطلبة الجامعات على الأعمال المصرفية بجميع فروع البنك وبلغت عدد الفرص التدريبية نحو 445 فرصة تدريبية
- الطريقة التدريبية:
  - محاضرات تعرفيه وتوعية
  - تدريب عملى يومى
  - إرشاد عملى (Mentoring)
  - بحث عملى وعرض تقديمى
- المعارف المغطاة:

- علوم وتقنيات مجموعات وقطاعات الأعمال
- علوم وتقنيات مجموعات وقطاعات الدعم
- علوم وتقنيات مجموعات وقطاعات الرقابة

ومن أهم المبادرات التى أطلقها البنك خلال عام 2022:

القطاع الصحى:

حرص البنك على توجيه مساهماته لدعم العديد من المستشفيات أبرزها

- مستشفى جامعة عين شمس
- مستشفى أهل مصر لعلاج الحروق بالمجان
- مستشفى مجدى يعقوب لأمراض القلب
- مستشفى سرطان الأطفال 57357
- علاج الحالات الأولى بالرعاية بالتعاون مع جمعية الأورمان
- مستشفى الهلال الأحمر
- مستشفى بهية لعلاج سرطان الثدى بالمجان
- علاج الحالات المستحقة بمستشفى جامعة المنصورة
- مستشفى أيادى المستقبل للعلاج المجانى

التمكين الإقتصادى:

يحرص البنك على مساندة إقامة مشروعات تدر دخل مستدام للشباب والمرأة المعيلة من خلال إطلاق العديد من المبادرات أبرزها:

- استكمال المرحلة الثانية من مشروع تنمية المهارات بالتعاون مع مؤسسة النداء
- مشروع القرض الحسن بالتعاون مع جمعية الأورمان لتمويل 2000 مشروع صغير للفئات الأكثر احتياجا من الشباب والمرأة المعيلة فى صورة قروض حسنة
- رعاية ودعم الحرف التراثية بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال رعاية معرض تراثنا.
- إطلاق مشروع تدريب السيدات فى مجال الحرف اليدوية بحى الأسمرات.

مبادرة bGreen للحفاظ على البيئة:

- إطلاق مشروع "مدرستى نظيفة" بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والذى يهدف إلى تنظيم ورش عمل مكثفة للطلاب داخل 150 مدرسة وتوعيتهم بأهمية الحفاظ على البيئة ومدى تأثيرها الإيجابى على سلوك الطالب داخل المدرسة وخارجها، وفى إطار الإتفاقية يقوم البنك أيضاً بتوفير صناديق إعادة تدوير المخلفات -Recycle' "Bins أسوة بالنظم المتبعة عالمياً فى مجال إعادة التدوير والفصل من المنبع.
- مشروع تنظيف الشواطئ على مدار عامين متتاليين بالتعاون مع Banlastic Misr والذى يقوم على التنظيف الكامل للشواطئ بقرى الساحل الشمالى والإسكندرية، ونشر التوعية بمخاطر المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام، مع توفير حلول بديلة لها مما أسفر عن دخول بنك القاهرة لموسوعة جينيس العالمية، بالإضافة إلى إطلاق مشروع "فؤاد بلا بلاستيك" والذى يقوم على الاستغناء عن المواد البلاستيكية واستخدام بدائل البلاستيك بالمحلات التجارية والمطاعم.
- دعم المنتجات الصديقة للبيئة، من خلال تقديم الدعم والمساندة الكاملة للحرفيين والعارضين من أصحاب المنتجات الصديقة للبيئة والبديلة للبلاستيك بمعرض "تراثنا" بالشراكة مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التجارة والصناعة على مدار عامين متتاليين عبر تخصيص جناح خاص بالمنتجات الصديقة للبيئة وترويجها والحث على استخدامها.

- بادر البنك بالتعاون مع شركة Greenish لتدريب الشباب من رواد الأعمال داخل 12 جامعة وحثهم على إقامة مشروعات داعمة للبيئة فى مختلف المجالات ومن أبرزها مشروعات Recycling, Upcycling, waste management, Bio diversity، فضلاً عن مشاركة البنك فى مهرجان Greenish لنشر الوعى البيئى بين المواطنين بحضور أكثر من 1000 شاب وفتاة بمقر Greek Campus
- شارك بنك القاهرة فى رعاية ودعم الأعمال الفنية المتميزة لطلاب كلية الفنون الجميلة بجامعة حلوان من خلال انتقاء أفضل 12 لوحة فنية تم رسمها من طلبة وطالبات الجامعة ويتم استخدامها فى التصميمات الدعائية للبنك خلال العام الجديد 2022 للتوعية والتعبير عن أهداف التنمية المستدامة التى حددتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية الشاملة.
- إطلاق مبادرة "لتنظيف نهر النيل" بالقناطر الخيرية والتى يشارك فيها متطوعين من العاملين بالبنك والذين بلغ عددهم أكثر من 200 متطوع بهدف رفع الوعى بأهمية الحفاظ على البيئة والمشاركة فى تنظيف مياه النيل.
- إجراء أول ماراثون صديق للبيئة تحت مسمى Green Run لنشر الوعى البيئى والحث على عدم تداول البلاستيك أحادى الاستخدام.

ذوى الاحتياجات الخاصة:

- رعاية مشروع **SEED** لدعم 500 فرد من ذوى الاحتياجات الخاصة لتأهيلهم لسوق العمل.
- رعاية مبادرة "المس حلمك" ورعاية المهرجان السنوى لجمعية قرية الأمل لذوى الهمم.

الرياضة

- دعم الأنشطة الشبابية بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة

التعليم

- منح دراسية للطلاب المتميزين بجامعة النيل
- منح دراسية للطلاب المتميزين بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى
- تقديم منح دراسية للطلاب المتميزين بالجامعات الأهلية الجديدة وتشمل جامعات الملك سالمان الدولية، العلمين الدولية، الجلالة، والمنصورة الجديدة، إلى جانب إنشاء واحداً من أحدث معامل تكنولوجيا المعلومات الأكثر تطوراً لمساندة الطلاب فى تجربتهم التعليمية المتميزة بتلك الجامعات.
- سداد المصروفات الدراسية للطلاب المستحقين بمحافظة جنوب سيناء
- تعاون البنك مع إنجاز مصر لدعم البرامج الخاصة بالمدارس
- تعاون البنك مع مؤسسة ENACUTUS Egypt لربط معارف الطلاب بمجتمعات ريادة الأعمال

قوافل الخير

- للعام العاشر على التوالى يقوم البنك بإطلاق قوافل الخير للأسر المستحقة بصعيد مصر

تنمية القرى:

- ساهم البنك مشروعات عديدة ومنها مشروع إعادة إعمار القرى بمحافظتى أسوان والفيوم فى إطار مبادرة "حياة كريمة"، ومشروع إحياء الحرف اليدوية النوبية

4- مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة بالأشراف الشامل و التوجيه الاستيراتيجى للبنك من خلال الموافقة واعتماد السياسات المختلفة للبنك بما فيها سياسات الائتمان و الاستثمار، سواء مباشرة أو من خلال اللجان المنبثقة من المجلس ومن خلال وضع سقوف محددة للحد من نسبة تعرض البنك للمخاطر.

لم تطرأ تغييرات فى مجلس إدارة بنك القاهرة خلال عام 2022 وكان تشكيل مجلس الإدارة وفقا للتالى:

مسلسل	الاسم	صفة العضوية
1	السيد الأستاذ/ طارق السيد هاشم فايد	رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى
2	السيد الأستاذ / محمد بهاء يحيي محمد الشافعى	نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذى
3	السيد الأستاذ / وائل عاصم عبد الرحمن زيادة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذى/مستقل
4	السيد الأستاذ / أشرف محسن احمد بكرى	عضو مجلس إدارة غير تنفيذى/ مستقل
5	السيدة الأستاذة / أمل على محمد عبد الرؤوف عصمت	عضو مجلس إدارة غير تنفيذى/ مستقل
6	السيد الأستاذ /هشام محمد انيس على سند	عضو مجلس إدارة غير تنفيذى/مستقل
7	السيدة الأستاذة/ ليلى فارح المقدم	عضو مجلس إدارة غير تنفيذى/مستقل
8	السيد الأستاذ /هشام عبد العظيم إبراهيم هندى	عضو مجلس إدارة غير تنفيذى/مستقل

تم عرض تغيير صفة العضوية للأستاذ/اشرف محسن أحمد بكرى ليصبح عضو مجلس إدارة غير تنفيذى /غير مستقل حيث انه ممثلا لبنك القاهرة أوغندا كما سيتم تغير صفة عضوية الأستاذة/امل على عصمت لتصبح عضو مجلس إدارة غير تنفيذى مستقل لانقضاء ثلاث سنوات على عملها ببنك مصر (المساهم الرئيسى للبنك) حيث تم عرض الأمر على لجنة الحوكمة والترشيحات بجلستها رقم 4 /2022 بتاريخ 7 ديسمبر 2022 وقد أحيطت اللجنة علما وتم رفع الأمر لمجلس الإدارة الذى اعتمد محضر جلسة الحوكمة والترشيحات المذكور بجلسة مجلس الإدارة رقم 4 بتاريخ 7 ديسمبر 2022

4-1 تشكيل مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة خلال عام 2022ا يتكون من رئيس مجلس الإدارة وهو الرئيس التنفيذى للبنك ونائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذى و6 أعضاء غير تنفيذيين

مع الإشارة إلى أنه لا يقوم أي من أعضاء المجلس غير التنفيذيين بأى مهام تنفيذية بالبنك.

كما لا يوجد عضو غير تنفيذى من المجلس يعمل موظفاً في البنك بتفرغ كلى أو جزئى، وذلك بما يتوافق مع تعليمات الحوكمة بالبنك

ووفقا لتعليمات البنك المركزى الصادرة بالكتاب رقم771 بتاريخ 11 نوفمبر 2021 والتى تتضمن تعديلات على تعليمات الحوكمة الصادرة فى اغسطس2011 والتى سيتم تطبيقها اعتبارا من انتهاء الدورة الحالية لمجلس الإدارة والتى كانت من ابرز بنودها ما يلى

مسلسل	البند	ملاحظات
1	ألا يقل تمثيل المرأة عن عضوتان بالمجلس	يوجد عضوتان بمجلس الإدارة الحالى لبنك القاهرة
2	الفصل بين مهام ومسئوليات رئيس المجلس والرئيس التنفيذى	وفقا لكتاب البنك المركزى فالمدة المتاحة لتطبيق هذا الشرط حتى انتهاء الدورة الحالية لمجلس الإدارة والتى تنتهي فى مارس2024
3	يتضمن مجلس الإدارة عضوين تنفيذيين على الأكثر وباقى الأعضاء غير تنفيذيين من بينهم عضوان غير تنفيذيين مستقلين على الأقل	متوافرة هذه الشروط فى المجلس الحالى
4	التعليمات الخاصة برئاسة اللجان وخاصة لجنة المراجعة	متوافرة ببنك القاهرة حيث أن رئيس لجنة المراجعة عضو غير تنفيذى /مستقل ولا يترأس لجنة أخرى

4-2 واجبات أعضاء مجلس الإدارة:

يلتزم كل عضو من مجلس الإدارة للبنك بواجبات العناية والإخلاص والتقيد بالسلطة المؤسسية كما هي محددة فى القوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها إرشادات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزى المصرى ودليل الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك القاهرة. كما يعمل أعضاء مجلس الإدارة دائما على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين ولمصلحة البنك والمساهمين كافة والعمل بفاعلية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.

4-3 رئيس مجلس الإدارة:

يتولى رئيس مجلس الإدارة مهام الرئيس التنفيذى الرئيسى للبنك وفقاً لما تم إقراره بمجلس الإدارة، ومع انتهاء الدورة الحالية لمجلس الإدارة في مارس 2024 سيتم تطبيق تعليمات البنك المركزى ، الواردة بالخطاب رقم177 بتاريخ 11 نوفمبر2021 والذى ينص على الاتى:- "يتعين الفصل التام بين مسئوليات ومهام ومنصبى رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى (العضو المنتدب) ولا يجوز أن يتولى ذات الشخص رئاسة مجلس إدارة البنك ومهام الرئيس التنفيذى ويتم تحديد واختصاصات ومسئوليات كل منهما وتوثيق ذلك كتابيا واعتماده من مجلس الإدارة على أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضو غير تنفيذى

ويكون السيد رئيس مجلس الإدارة مسئول عن ضمان حسن سير العمل بطريقة مناسبة وفعالة وحصول أعضائه على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب بالإضافة إلى الموافقة على جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة كما تتضمن واجبات رئيس مجلس الإدارة فضلاً عن تلك التي ينص عنها في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك، تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل كلى وفعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيامه بالعمل على ما فيه مصلحة البنك.
وفى هذا الإطار يقوم مجلس الإدارة بالتقييم الذاتى لأعضائه من خلال نموذج يتم استيفائه بمعرفة أعضاء المجلس لقياس قيام رئيس المجلس وأعضائه بما سلف.

4-4 أمين سر مجلس الإدارة:

قام أمين سر مجلس الإدارة بتسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس و إليه. كما قام بتأمين حق إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين المجلس وأصحاب المصالح الأخرين بالبنك بما فيهم المساهمين والإدارة التنفيذية وكافة الموظفين.

4-5 اجتماعات المجلس:

تم الالتزام بما يتضمنه دليل الحوكمة المؤسسية بالبنك من اجتماع مجلس الإدارة ثمان مرات على الاقل خلال العام أو عند توجيه الدعوة من قبل رئيسه للانعقاد، حيث تم عقد عدد 11 جلسة خلال عام2022

هذا ولم يتغيب أي من أعضاء المجلس عن أكثر من ثلثى جلسات للمجلس خلال العام.

4-6 لجان المجلس:

تلعب لجان المجلس دوراً هاماً في دعم مجلس الإدارة خلال عملية اتخاذ القرار خاصة عند قيام رئيس مجلس الإدارة بمهام الرئيس التنفيذى في نفس الوقت.

وترفع هذه اللجان تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة وذلك لمساعدته على القيام بمهامه على أحسن وجه والارتقاء بكفاءته مع عدم الإخلال بأحكام القانون بشأن تشكيل لجنة المراجعة يقوم البنك بتشكيل عدة لجان تابعة للمجلس منها اللجنة التنفيذية، لجنة المخاطر، لجنة الأجور والمكافآت، لجنة الحوكمة والترشيحات، لجنة السياسات الاستثمارية ،لجنة نظم المعلومات والتكنولوجيا المصرفية وقد قامت الجان المنبثقة من المجلس بعقد54 اجتماع خلال عام 2022 ، عرضت جميعاً و بشكل منتظم على مجلس الإدارة وقد تضمنت جميع محاضرها جداول متابعة

لتنفيذ قراراتها وتوصياتها. وقد انتهجت جميع اللجان نهج دعوة مسئولى الإدارة العليا من ذوى الاختصاص لحضور اجتماعاتها. كما تميز عام 2022 بوجود قدر جيد من التنسيق بين مختلف أعمال اللجان كما تم مراجعة لوائح واختصاصات عمل هذه اللجان والتأكد من مطابقاتها لالتزامات البنك القانونية والرقابية واللائحة.

و قد تم تطبيق نموذج إستمارة لأداء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ليقوموا باستيفائها دون الإفصاح عن أسمائهم.

5-مكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية:

بالإستناد إلى قانون الشركات رقم 1981/159 وتعديلاته فقد وضع البنك سياسة خاصة بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه حيث تم وضع آلية لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، تعرض سنوياً على الجمعية العامة للاعتماد.

هذا مع الإشارة لعدم تقاضى السادة أعضاء المجلس غير التنفيذين لأى أجر.

6-الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية لبنك القاهرة على وعى كامل بدورها المتعلق بالحوكمة، وذلك من خلال التزامها المطلق بتطبيق المتطلبات التشريعية و تعليمات مجلس الإدارة بشكل يساهم في تعزيز وجود الأنشطة الرقابية في مختلف العمليات والأنشطة البنكية.

بالإضافة على ذلك يترأس الرئيس التنفيذي بالبنك فريق إدارة الأزمات ويضم الفريق كذلك أعضاء من مختلف إدارات البنك.

7- كيفية إدارة المخاطر:

- يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع إدارات وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه .
- مسئولية إدارة المخاطر في المقام الأول تقع على عاتق كل موظف في البنك عند التعامل مع المخاطر القائمة والمحتملة. كما أن البنك يعتمد على إطار عام لمواجهة كافة المخاطر وذلك من خلال ثلاثة أطر ثانوية:

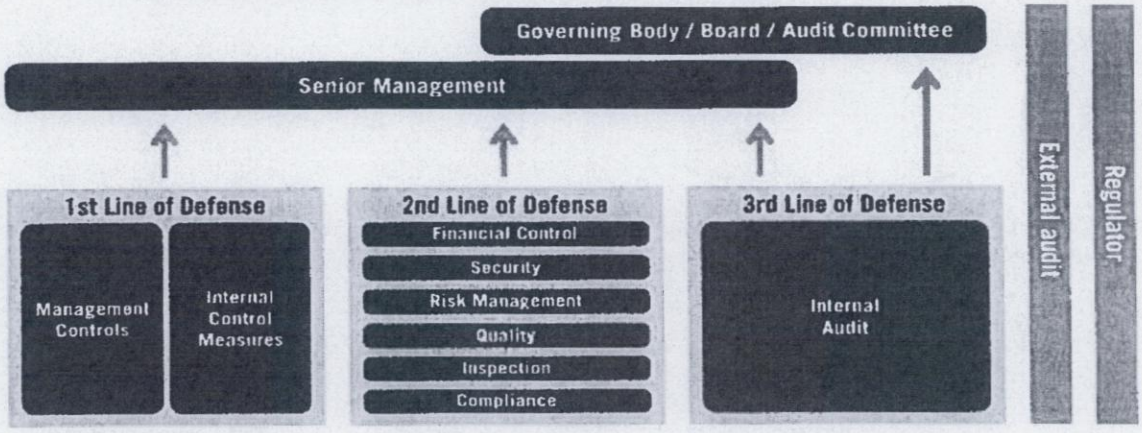

- تُعتبر الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) هي المسئولة عن جميع المخاطر التي تواجه البنك (Bank's Risk Profile) وتسعي في نفس الوقت إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات المتماشية مع حجم تلك المخاطر، مع ضمان مواءمة سياسات إدارة المخاطر مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية للحفاظ على تحقيق معدلات النمو المستدامة.

- من أجل تحقيق ذلك قامت الإدارة العليا بوضع جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قامت أيضاً بوضع أسقف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقامت بتشكيل اللجان وحددت مسؤولياتها وصلاحياتها.
- كما تتولى الإدارة العليا مسئولية الإشراف على تطوير استراتيجية المخاطر، كما يتعهد مجلس الإدارة الإبقاء على الرقابة شاملة وفعالة.
- يتبنى البنك نهجاً مركزياً لإدارة المخاطر -مدعوماً بكوادر تتمتع بالمعرفة والخبرة اللازمة للقيام بأعمالها وباستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية للتطبيق. ويتم تنفيذ إطار الرقابة والإدارة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجان الائتمان المختلفة واللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر.

مسئوليات / مبادرات إدارة المخاطر: تتضمن بشكل عام النقاط التالية:

- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية ومخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير منهجيات رصد وقياس وإدارة والتحكم والإبلاغ عن كل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد الإدارة العليا بتقارير دورية ومعلومات بشأن قياس وممارسات إدارة المخاطر.
- عمليات المراجعة الدورية للجدارة الائتمانية لكافة عملاء التسهيلات الائتمانية بشكل فردى (Obligor Risk Rating) وذلك بهدف الوقوف على أى مؤشرات سلبية أو تراجع تستلزم اتخاذ إجراءات احترازية.
- إشارات الإنذار المبكر (Early Warning Signals): تستهدف الاكتشاف المبكر والتخفيف من المخاطر من خلال تحديد المخاطر المحتملة لدعم التدخل في الوقت المناسب وتجنب الأزمات واقتراح إجراءات تصحيحية لتخفيض شدة الأثر فى حالة حدوث الأزمات لعملاء الائتمان بالبنك، وذلك من خلال مجموعة من المعايير (مالية وغير مالية) والتي ترتبط بالعملاء والصناعات المرتبطة بهم.
- التقييم الداخلى لكفاية رأس المال (ICAAP) لقياس مدي توافر رأس مال كافى لتغطية واستيعاب كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وأفضل الأدوات والوسائل لمعالجتها وتحجيمها، والتحقق من مدي توافق المخاطر المقبولة (Risk Appetite) مع كل من الاستراتيجية وتخطيط إدارة رأس المال والسيولة، ونتائج اختبارات التحمل.
- إجراء اختبارات التحمل (Stress Testing) لقياس قدرة القاعدة الرأسمالية للبنك على تغطية واستيعاب الخسائر المحتملة التي قد تلحق بالبنك في حالة حدوث أى من السيناريوهات المفترضة. يقع على عاتق الإدارة العليا بالبنك الإشراف على جميع مراحل اختبارات التحمل، ويتم التأكد من صحة استخدام نتائج اختبارات التحمل في عملية إدارة المخاطر والتخطيط المستقبلي لرأس المال وتماشيها مع الاستراتيجية الشاملة للبنك.
- تحديد معايير لقبول المخاطر الائتمانية لعملاء القطاعات الاقتصادية الرئيسية والتحديد المبدئي للقطاعات الاقتصادية المستهدفة (TM-RACs)، ويساهم تطبيق تلك المؤشرات في تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية وتوجيه موارد البنك بكفاءة نحو الأسواق المستهدفة.
- الإفصاح المالي الفعال: يسعي بنك القاهرة باستمرار إلى تطبيق أحدث المعايير الدولية للمحاسبة، وذلك بهدف تقديم المعلومات المالية الأكثر دقة التي تعكس بشفافية الوضع المالي للبنك.
- تطبيق معيار IFRS9وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى بداية من أول يناير 2019

8-نظام الرقابة الداخلية:

إن مجلس الإدارة مسئول وبشكل كامل عن نظام الرقابة الداخلية في بنك القاهرة، حيث يتم إنشاء سياسات خاصة وإرشادات وضوابط لكى تتوافق و أدلة الرقابة الداخلية وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى.

وكذلك وضع حدود فاصلة للمسئولية والأداء لمراقبة العمليات وتطبيق الصلاحيات وعمليات التفويض لتنفيذ العمليات اليومية، كما يتم وضع سياسات واضحة للتحقق من الفصل بين المهام علاوة على تعزيز وجود الرقابة الثنائية في جميع العمليات البنكية.

وتقوم لجنة المراجعة في هذا الصدد وبالنيابة عن مجلس الإدارة بمراجعة دورية لإطار الرقابة الداخلية وتقييم النظم الداخلية من خلال أعمال التقييم التي تقوم بها إدارة التفتيش وإدارة الالتزام المصرفي بالإضافة لعمليات المراجعة التي يقوم بها مراقبى الحسابات الخارجيين.

وبناءً على الملاحظات والتوصيات المقدمة من لجنة المراجعة للبنك يتأكد المجلس من توفر العناصر الفاعلة للرقابة الداخلية الصحيحة بالبنك، حيث تعزز كل من إدارة التفتيش وإدارة الالتزام المصرفي للبنك إرساء دعائم هذا النظام وذلك من خلال ما يلى:

8-1 مجموعة المراجعة الداخلية

غرض مجموعة المراجعة الداخلية هو إعطاء تأكيدات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية مصممة لإعطاء قيمة مضافة وتطوير عمليات البنك. مهمة مجموعة المراجعة الداخلية هي تحسين وحماية قيمة البنك عن طريق تقديم تأكيدات موضوعية ومبنية على المخاطر واستشارات ورؤية مستقبلية. تساعد مجموعة المراجعة الداخلية البنك في تحقيق أهدافه من خلال طرح منهج عملي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية الحوكمة وإجراءات إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية.

يتولى رئيس مجموعة المراجعة الداخلية الإشراف على مجموعة المراجعة الداخلية تخضع مجموعة المراجعة مباشرة من خلال لجنة المراجعة إلى مجلس الإدارة وذلك لضمان الاستقلالية والحياد. يتبع رئيس مجموعة المراجعة الداخلية لجنة المراجعة مهنيا، ويتبع الرئيس التنفيذي إدارياً.

<u>تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بالمسؤوليات التالية</u>

- التأكد من وجود خطة تدقيق سنوية مرّنة مبنيه على مدى احتمالية جميع المخاطر وتمت مراجعتها بصوره سليمه من قبل الرئيس التنفيذي للبنك ومن ثم اعتمادها من قبل لجنة المراجعة.
- وضع خطة المراجعة السنوية موضع التنفيذ بما في ذلك أي مهام خاصه أو مشروعات مطلوبة من قبل الإدارة و/أو لجنة المراجعة.
- يمكن القيام بإجراء تعديلات بالخطة خلال العام، ويتم مناقشة التعديلات الجوهرية مع الرئيس التنفيذي ومجموعة المراجعة الداخلية ومن ثم العرض على لجنة المراجعة للاعتماد والتصديق.
- التأكد من تطبيق المبادئ الرئيسية المتعلقة بالنزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة.
- تحديد وتقييم المخاطر الهامة المتوقع أن تجابه عمليات البنك.

- التأكد من كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد وقياس وإدارة المخاطر المتعلقة بتحقيق البنك لأهدافه الاستراتيجية
- التأكد من توافق والتزام أعمال الموظفين بالبنك والمديرين وأيضا الجهات الخارجية التي يتعاقد معها البنك بكافة سياسات وإجراءات البنك وأيضا كافة القوانين ومعايير الحوكمة المطبقة.
- مراقبة وتقييم فاعلية نظام البنك في إدارة المخاطر.
- مراجعة كفاءه الرقابة التي تم وضعها للتأكد من التوافق والتطابق مع سياسات وخطط وإجراءات وأهداف الأعمال.
- تقييم إمكانيه الاعتماد ودقة وتكامل والتوقيت السليم وسلامة البيانات المالية ونظم إدارة المعلومات.
- مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في حماية أصول وسمعة البنك و استمرارية نشاطه.
- مراجعة الإجراءات والنظم واقتراح تطويرها وذلك أثناء القيام بالمراجعة الدورية.
- مراجعة وتقييم استخدام الموارد بشكل اقتصادي، وبكفاءة وفاعلية.
- مراجعة تخطيط، وتصميم، وتطوير وتطبيق أنظمة الحاسب الآلي، والتأكد من التزامها بسياسات وإجراءات البنك، إن وجدت.
- التأكد من استيعاب البنك للاتجاهات الناشئة والجديدة التي قد تؤثر عليه ومن ثم التأكد من إبلاغ الرئيس التنفيذي للبنك ولجنة المراجعة بتلك الاتجاهات كلما كان ذلك مناسبا.
- التأكد من تطبيق أفضل الممارسات الناجحة وأحدثها في مجال المراجعة الداخلية.
- مراجعة أنظمة الرقابة على الحاسب الآلي وخطة الطوارئ في حال حدوث خلل في نظام الحاسب الآلي ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة للتطوير.
- مراجعة جودة محفظة الائتمان ومحفظة الاستثمارات وعمليات إدارة المخاطر المصاحبة.
- القيام بأعمال الفحص الميداني بطريقه مهنيّه احترافيه وفي الوقت المحدد كما يتعين الاحتفاظ بأوراق العمل ونتائج الفحص بشكل مناسب.
- تقديم ملخّص تنفيذي لتقارير المراجعة إلى كلا من لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي للبنك موضحا ملخصا لنتائج المراجعة.
- متابعة التوصيات للتأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية الفاعلة وأيضا إبلاغ الرئيس التنفيذي ولجنة المراجعة بشكل دوري في حال عدم تنفيذ الإجراءات التصحيحية بشكل فعال.
- عند اعتقاد مجموعة المراجعة الداخلية قبول الإدارة العليا لمخاطر متبقية يمكن أن تكون غير مقبولة للبنك، هنا يتعين على رئيس مجموعة المراجعة الداخلية أن يقوم بمناقشه الأمر مع الإدارة العليا وفي حاله عدم التوصل إلى حل، فإنه يتعين إبلاغ لجنة المراجعة.
- إجراء التقييمات الخاصة، والتحريات المتعلقة بالشكاوى أو الاحتيال، ومهام المراجعة المطلوبة من قبل مجلس الإدارة، أو لجنة المراجعة، والإدارة، أو رئيس مجموعة المراجعة الداخلية.
- التأكد من التزام البنك بالقوانين والنظم السارية.

- تتعامل مجموعة المراجعة الداخلية باعتبارها نقطة الاتصال الأساسية لتبادل المعلومات عن طريق تنسيق العمل مع المراجعين الخارجيين وكافة الهيئات الرقابية الأخرى للمراجعة وذلك لتحديد جوانب المساعدة التي يمكن تقديمها، وأيضا عقد الاجتماعات الدورية بحسب ما هو مطلوب، وتبادل المعرفة والمعلومات حول المواضيع والقضايا التي تطرأ، هذا بالإضافة إلى تأكيد وجود التنسيق اللازم بين كافة الأطراف.
- عند تنسيق الأنشطة من قبل رئيس مجموعة المراجعة الداخلية، يمكن له إذا أمكن أن يعتمد على عمل ونتائج جهات أخرى داخلية وخارجية تقدم خدمات التأكيد وأيضا الخدمات الاستشارية .وفي حال تقديم رئيس مجموعة المراجعة لخدمات استشارية فانه يتعين الاتفاق مع العميل على طبيعة ونطاق الخدمة شريطة ألا يقوم رئيس مجموعة المراجعة بأية مسؤوليات إدارية.
- تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير عن مدى كفاية انظمة الرقابة الداخلية بالبنك.
- تقدم مجموعة المراجعة الداخلية تقرير ربع سنوى الى لجنة المراجعة موضحا فيه نشاط وأعمال المجموعة والمخاطر الجوهرية والأمور المتعلقة بالرقابة.
- كلما كان ذلك مطلوبا، يكون قطاع المراجعة الداخلية مسؤولا عن تقديم خدمة المراجعة الداخلية لأى من الشركات الشقيقة والتابعة للبنك كما يقوم برفع تقرير المراجعة إلى كلا من الرئيس التنفيذي" للشركة محل الفحص و مجلس إدارة /أو لجنة المراجعة بتلك الشركة بالإضافة إلى لجنة المراجعة للبنك. وقد يتم دعوة رئيس قطاع المراجعة الداخلية لحضور أي من اجتماعات لجان المراجعة أو مجلس الإدارة "لتلك الشركات لا يكون لقطاع المراجعة الداخلية أية صلاحيات تنفيذيه أو مهام في عمليات تلك الشركات الشقيقة أو التابعة

<u>طبيعة الخدمات الاستشارية التى يمكن أن تقدمها مجموعة المراجعة الداخلية</u>

قد تتخذ الخدمات الاستشارية أي من هذه الأدوار:

- دور التدريب:

من خلال تدريب الموظفين الجدد عند التحاقهم بالبنك وذلك فيما يتعلق بدور مجموعة المراجعة الداخلية وأفضل الممارسات في الحوكمة وعلى سبيل المثال وليس الحصر: المعايير المهنية للمراجعة الداخلية، أهداف المراجعة الداخلية، منهج المراجعة المستند على المخاطر، تقارير المراجعة ومتابعة الإجراءات التصحيحية، بالإضافة الى تقديم برامج تدريبية فى الحوكمة والمخاطر والرقابة بناء على احتياج أو طلب الإدارة.

- دور تقديم استشارات فى إدارة المخاطر:

التأكد من استيعاب البنك للاتجاهات الناشئة والجديدة التى قد تؤثر عليه ومن ثم التأكد من إبلاغ الرئيس التنفيذى للبنك ولجنة المراجعة بتلك الاتجاهات كلما كان ذلك مناسبا.

- دور تقديم الاستشارات المهنية:

عند دعوة رئيس المراجعة الداخلية لحضور اى من اجتماعات لجان الإدارة، يجوز على أية حال استشارته من قبل أعضاء اللجنة لتقديم الاستشارة المهنية فيما يتعلق بالحوكمة والمخاطر والرقابة. وفى هذه الحالة أيضا لا يجب النظر الى المراجعة الداخلية كصانع لقرارات الإدارة كما لا تقوم المراجعة الداخلية بفرض اى رأى على الإدارة.

8-2 الالتزام المصرفي:

تعتبر مراقبة الالتزام بالقوانين والأحكام والمعايير وكذلك المتطلبات الرقابية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزى المصرى المسؤولية الأبرز للجنة المراجعة والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

إن إدارة الالتزام المصرفي ببنك القاهرة هي وظيفة مستقلة تتميز بمكانة رسمية ضمن أعمال البنك يتم بموجبها تحديد وتقييم والتوصية ومراقبة وإعداد التقارير حول مخاطر الالتزام التي تضم مخاطر العقوبات القانونية أو التشريعية والخسارة المالية أو الأضرار بسمعة البنك نتيجة للفشل بالالتزام بالقوانين والأحكام وميثاق السلوك المهني ومعايير الممارسات الرشيدة المتعلقة بالحوكمة وأنشطة البنك.

ولتمكين إدارة الالتزام من أداء مهامها ومسؤولياتها بكل كفاءة، فقد تم منح الإدارة الصلاحية للتعامل مع كافة قضايا الانضباط في أنشطة البنك و منحها صلاحيات غير مقيدة للوصول إلى معلومات و سجلات و أفراد و عمليات البنك، كما أعطيت الحق لإجراء التحقيقات بخصوص أية تجاوزات محتملة. ويتم القيام بمسؤوليات إدارة الالتزام ضمن برنامج خاص يحدد أنشطتها، وتوافق لجنة المراجعة على الخطط السنوية ويتم تنفيذها وفقاً لميثاق الالتزام وسياساته وإجراءاته، حيث تقوم إدارة الالتزام برفع التقارير على نحو دورى إلى لجنة المراجعة ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك حول قضايا الالتزام ولتجاوزات والإجراءات التصحيحية المتخذة بهذا الشأن.

وخلال 2022قامت مجموعة الالتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية بجهود حثيثة في تعزيز تطبيق الحوكمة والالتزام المؤسسي بالإضافة إلى مساندة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيحات في إرساء مفاهيم الحوكمة والإيفاء بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية للبنك وتحديد وتقييم مخاطر الالتزام المرتبطة بمجالات الأعمال في البنك، حيث تم الإشارة إليها في مقدمة هذا التقرير ضمن إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2022 لتعزيز نهج الحوكمة.

8-3 قطاع الرقابة الداخلية

الهدف الرئيسي لإدارة الرقابة الداخلية يتمثل في تقديم ضمانات مستقلة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا حول التنفيذ والالتزام بسياسات البنك وإجراءاته لحماية البنك، ويتم تحقيق ذلك من خلال تفعيل دور قطاع الرقابة الداخلية بالبنك ضمن الإطار الأشمل لنظام الرقابة الداخلية بأكمله كخط دفاع أول ضد المخاطر المحتملة.

ويمكن تفصيل أهداف قطاع الرقابة الداخلية كما يلي:

- التأكد من أن أنشطة البنك وعملياته تتم وفقًا للقواعد واللوائح وبما يتماشى مع السياسات والإجراءات الداخلية للبنك.
- اختبار ومتابعة مستوي الخدمات المصرفية المقدمة بإدارات وفروع البنك المختلفة والإفصاح عن أي سلبيات أو قصور فيها بما يسهم في رفع مستوى الأداء.
- التأكد من سلامة وصحة إدخال البيانات على الأنظمة المصرفية، كذا استيفاء واستكمال جميع الوثائق والمستندات ذات الصلة.
- التأكد من الالتزام بالمبادئ الرئيسية للرقابة مثل تفعيل مبدأ الرقابة الثنائية والفصل بين الاختصاصات وفقا للتعليمات المنظمة لكل عملية
- التأكد من حماية الأصول من السرقة والاختلاس والغش والتلاعب من خلال إجراء الجرد الفجائي على كافة العهد والموجودات ذات القيمة.

9- مراقب الحسابات:

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات، تختارهما الجمعية العامة للبنك من بين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض في البنك المركزى و ذلك بالتشاور بين البنك المركزى و الجهاز المركزى للمحاسبات على أن يكون أحدهما من الجهاز المركزى للمحاسبات، و على البنك أن يخطر البنك المركزى بتعيين مراقبى الحسابات خلال ثلاثين يوماً من تعيينهما.

وعلى مراقبى الحسابات أن يعدا تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية للبنك طبقاً للقانون و لمعايير المراجعة المصرية، و أن يلتزما في عملهما بالأحكام التي وردت في المواد من 103 إلى 109 من القانون رقم 159 لسنة 1981 والمواد من 265 إلى 270 من اللائحة التنفيذية للقانون، و وفقا لما جاء بقانون 194 لسنة 2020و تكون الإدارة العامة للشئون القانونية بالبنك هى المستشار القانوني و لمجلس الإدارة أن يعين من غير أعضاء الإدارة القانونية مستشاراً قانونياً أو أكثر كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

إعمالا للمادة (5) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم 144 لسنة 1988 و تعديلاته فقد صدر قرار السيد المستشار رئيس الجهاز رقم (1454) لسنة 2022 بتولى الأستاذة المحاسبة/ لبنى عبد العزيز عبد الغفار -مدير عام – الجهاز المركزى للمحاسبات مراقباً لحسابات البنك عن العام المالى الذى ينتهى في 2022/12/31 . وقد وافقت الجمعية العامة العادية للبنك بجلستها رقم2023/2 بتاريخ 2023/3/30 على تعين مراقبى الحسابات ممن يزاولون المهنة من خارج النطاق القانوني وهم:

- السيد الأستاذ/ كريم طه محمود خالد – مكتب BDO خالد وشركاه (بالإشتراك مع الجهاز المركزى للمحاسبات)

- السيد الأستاذ/ إيهاب محمد فؤاد أبو المجد – مكتب KPMG – حازم حسن (للإستمرار متطلبات عملية طرح أسهم البنك في البورصات)

10-التصنيف:

يوضح الجدول التالى التصنيف الائتمانى لبنك القاهرة عن الفترة من 2022/1/1الى 2022/12/31

جدول يوضح التصنيف الإئتماني لبنك القاهرة عن عام 2022

Rating Company		
Moody's	Long-term deposit	B2
	Outlook	Negative
Capital Intelligence	Long-term FCY	B+
	Short-term FCY	B
	Outlook	Stable
	Long Term Rating	B+
	Outlook	Negative

وحقق بنك القاهرة صافي ربح عن العام المالي 2022 قدرة 3140 مليون جم ، كما حقق صافي دخل من العائد والعمولات عن ذات العام المالي بمقدار 15266مليون جنية

و لقد استطاع بنك القاهرة خلال عام 2022 زيادة كثير من المنتجات العصرية بما يمتلكه من خبرات كبيرة في إدارة وترتيب العمليات التمويلية الكبرى في العديد من القطاعات و في مقدمتها قطاع الطاقة و كذا كل من قطاع البترول والنقل والتطوير العقارى نظرا لمردودها الايجابى المباشر في خلق مزيد من فرص العمل و دفع عجلة التنمية.

كما كشفت نتائج أعمال البنك فى نهاية 2022عن زيادة المركز المالي وتوسيع النشاط وتحقيق التوازن في تمويل جميع القطاعات الاقتصادية لزيادة حجم المركز المالي ليصل الي مبلغ 322 مليار جنية مقابل 255مليار جنية في عام 2021 وقد استطاع بنك القاهرة خلال 2022 تحقيق ارتفاعا في ودائعه حيث بلغت نحو 250 مليار جم فى نهاية 2022 مقابل 198 مليار جم فى عام 2021 بزيادة نحو 52 مليار جم بمعدل نمو بلغ 26 % وبلغت صافى القروض وتسهيلات العملاء نحو 124 مليار جم

و يقدم بنك القاهرة خدماته المصرفية المتعلقة بنشاطه في جمهورية مصر العربية من خلال 248 فرعاً ومكتباً ووحدة مصرفية ووكالة.

11-رأس المال و الأسهم:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ 20 مليار جنيه مصري، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ 10 مليار جنيه مصري موزعاً على 5 مليار سهم بقيمة إسميه جنيهان مصريان للسهم الواحد وهيكل مساهمى البنك على النحو التالى:

الاسم	عدد الأسهم	القيمة الإسمية بالجنيه المصري
بنك مصر	4 999 999 972	9 999 999 944
شركة مصر كابيتال	14	28
شركة مصر أبو ظبي للاستثمارات العقارية	14	28
الإجمالي	5 000 000 000	10 000 000 000

12-حقوق المساهمين:

<u>رأس المال</u>

تتمثل أهداف البنك من إدارة رأس المال فيما يلى:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال طبقاً للقواعد الرقابية للبنك المركزى المصرى.

- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

وتقوم إدارة البنك بمراجعة يومية لمدى كفاية رأس المال واستخدامه وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى في جمهورية مصر العربية) وذلك من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوي.

ويتعين على البنك وفقاً لقواعد البنك المركزى المصرى الإلتزام بما يلى:
- ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك عن خمسة مليارات جنيه مصرى.
- الحفاظ على تحقيق نسبة بين إجمالي القاعدة الرأسمالية/إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بعد إضافة متطلبات الدعامة التحوطية 12.50%

الاحتياطيات

تقضى تعليمات البنك المركزى بأنه وفقاً للقوانين المحلية يتم احتجاز 5% من صافى أرباح السنة لتغذية الاحتياطي القانوني و ذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل 50 % من رأس المال و هو احتياطي غير قابل للتوزيع.

تقضى تعليمات البنك المركزى المصرى بتكوين احتياطي المخاطر البنكية العام لمقابلة المخاطر غير المتوقعة، ولا يتم التوزيع من الاحتياطي إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى.

الأرباح (خسائر) محتجزة

تتكون من الأرباح المرحلة من أعوام سابقة والمحققة خلال العام الجارى وقد بلغت 3679 مليون جنية مصرى فى 2022/12/31 مقابل 3884مليون جنيه فى العام السابق

13 - الإفصاح:

يلتزم البنك بتطبيق قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك و أسس الاعتراف و القياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/12/16 بالإضافة الى تطبيق المعيار الدولى للتقارير رقم 9 والصادر بشأنها تعليمات البنك المركزى بتاريخ 2019/2/26حيث يقوم البنك بالإفصاح عن:

- التأسيس والنشاط
- ملخص أهم السياسات المحاسبية المتبعة
- إدارة المخاطر المالية
- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة
- التحليل القطاع

14 -تضارب المصالح

يلتزم بنك القاهرة بسياسة داخلية خاصة بتعاملات الأطراف ذات العلاقة و قواعد تداول موظفي البنك للمعلومات التى تخص البنك، حيث أن جميع موظفي البنك ملتزمين بميثاق السلوك المهني للعاملين بالبنك.

أن مجلس إدارة البنك ملتزم بتقييم أعضاء المجلس بمعرفة رئيس المجلس وفقاً لنموذج معتمد يضع الابتعاد عن تضارب المصالح أحد أهم بنوده.

كما تحتوى قائمة الفحص لبنود دليل الحوكمة بالبنك وفقاً لأحكام القانون 194 لسنة 2020.

15 -شكاوى العملاء وقطاع حماية حقوق العملاء:

- تم إنشاء قطاع حماية حقوق العملاء بناءً على تعليمات البنك المركزى فى إطار الاهتمام الذى يوليه البنك المركزى بتطوير القطاع المصرفى والتي أكدت على أهمية العناية بحماية حقوق العملاء وذلك لتحقيق الشمول المالي.
- الأمر الذي استوجب وضع إطار تنظيمي واضح يحدد العلاقة بين كل من مقدمي الخدمات المصرفية ومستخدميها لضمان حصول العملاء على حقوقهم من حيث العدالة والشفافية والحفاظ على سريه البيانات مع ضمان وجود آليه للتعامل مع الشكاوى بجانب رفع كفاءة الوعي المصرفي لدى كل من العملاء والعاملين به.
- وتهدف أيضا توضيح آليه التفاعل اليومي بين مقدمي الخدمات المصرفية بالبنك وعملائه، وإجراءات أستلام الشكاوى والتعامل مع الشكاوى، فحصها ومتابعتها من خلال إدارات قطاع حماية حقوق العملاء الأتية:
  - ✓ الإدارة العامة لفحص شكاوى العملاء
  - ✓ الإدارة العامة للمتابعة والرد
  - ✓ الإدارة العامة لضمان الجودة وسرية البيانات
- تتمثل مهام قطاع حماية حقوق العملاء ما يلى:
  - ➢ وجود آلية فعالة للتعامل مع شكاوى العملاء
  - ➢ التأكيد على التعامل مع العملاء بمبدأ العدل والإنصاف في كافة مراحل المعاملات المصرفية دون تمييز وبمبدأ العدل والإنصاف والمصداقية
  - ➢ التأكيد على مبدأ الإفصاح عن معدلات العائد الفعلية السنوية وأسعار الخدمات المصرفية في صالات استقبال العملاء بالفروع أو من خلال الموقع الإلكتروني أو أي وسيله تواصل مع العملاء
  - ➢ التأكيد على توعية العملاء بآلية تقديم الشكاوى ومتابعتها وذلك من خلال مطبوعات أو لوحات إرشادية أو كافة وسائل التواصل المتاحة مع العملاء في سبيل التواصل مع قطاع حماية حقوق العملاء
  - ➢ يتولى القطاع استلام كافة الشكاوى الواردة عبر النظام الألى (نظام معالجة الشكاوى) من خلال قنوات استقبال الشكاوى المختلفة.
  - ➢ وتحقيقاً لمعيار الإستجابة والتواصل يتم تأكيد إستقبال الشكاوى بإرسال رسائل نصية إلى العملاء تتضمن الرقم المرجعى للشكوى والمدة المتوقعة للانتهاء من فحص الشكوى (فى خلال 15 يوم عمل)
  - ➢ يلتزم مسئولى الفحص بمبدأ الشفافية والحيادية والنزاهة وإجراء الفحص الدقيق لكشف السبب الحقيقى لحدوث الشكوى سواء كان أفراد أو إجراءات أو نظم.
  - ➢ تتولى الإدارة العامة للرد والمتابعة بمراجعة نتائج فحص الشكاوى من الناحية المصرفية والقانونية ثم الرد على العملاء والجهات، كما تتولى إعداد التوصيات المتعلقة بإحكام الدور الرقابى والتنظيمى بشأن التعامل مع عملاء مصرفنا لتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف والشفافية. ويلى ذلك التواصل مع العملاء وإفادتهم بالنتائج عن طريق إرسال رسالة نصية تصل العملاء تتضمن إنهاء حل شكواهم وعلى العميل الإتصال بمركز الاتصال لمعرفة نتيجة الفحص.
  - ➢ يقوم القطاع بإعداد تقارير دورية (ربع سنوي) ترفع إلى الإدارة العليا واللجان المختصة تتضمن دراسة وتحليل للشكاوى الواردة خلال الفترة وتكون مشفوعة بالتوصيات اللازمة للحد من تلك الشكاوى وتجنب تكررها.

- أهم أعمال القطاع لعام 2022:

- استقبل القطاع خلال العام 2022 عدد 34,622 الشكاوى و من ضمنهم 18,901 شكوى صحيحة.
- واستحوذ مركز الإتصال على النسبة الأكبر% 96من قنوات تلقي الشكاوى فى عام 2022 ويليه البنك المركزى على نسبة 3 %.
- استحوذت التجزئة المصرفية على النسبة الأكبر من الشكاوى وذلك بنسبة 54%.
- استحوذت المنتجات الرقمية على نسبة 39% من الشكاوى الصحيحة.
- استحوذت الخدمات البنكية المقدمة للعملاء على نسبة 7% من الشكاوى الصحيحة.
- نتج عن هذه الشكاوى تصعيد 54 توصية خلال عام 2022 وتم الانتهاء من عدد 53 توصية، و باقى عدد 1 توصية جارى العمل على حلها و متابعتها و الانتهاء منها.

- وأيضاً قام قطاع حماية حقوق العملاء بمراجعة الإجراءات والنماذج والمنتجات والخدمات الخاصة ببنك القاهرة فى عام 2022 بما يلى:

نوع المستند	العدد
نماذج جديدة/ قديمة تم تعديلها	7
تعديل منتجات وإجراءات وعقود	332
منتجات وخدمات جديدة	56
رسائل قصيرة ومواد دعائية	30

الخاتمة

اختتم بنك القاهرة عام 2022 بجهود حثيثة لتعزيز مبادئ الحوكمة مؤكداً على حق جميع أصحاب المصالح فى تقييم أداء البنك وقياسه وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عبر الحفاظ على أعلى معايير الشفافية والنزاهة فى جميع تعاملات البنك والإفصاح و إتباع أفضل الممارسات و المعايير الدولية.

- وفى هذا السياق، فانه تم تحديث لدليل الحوكمة الخاص بالبنك فى يوليو2021 ليتوافق مع تعليمات البنك المركزى المصرى بشأن الحوكمة بالبنوك كما يتم بصفة دورية مراجعه وتحديث للدليل مع تغير القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية، و يتم النشر على الصفحة الخاصة بالبنك لإعلام جميع الأطراف المعنية بالتطورات و التحديثات الخاصة بتطبيق معايير الحوكمة، بالإضافة إلى التغييرات التى تطرأ من وقت لآخر على البنك وهيكلة الادارى والتنظيمى.

حافظ أبو العزم **رئيس مجموعة الالتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية**	**ليلى فارح المقدم** **عضو مجلس الإدارة** **رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات**	**طارق فايد** **رئيس مجلس الإدارة** **والرئيس التنفيذى**